



وزارة الاقتصاد  
MINISTRY OF ECONOMY

تقرير مراجعة السياسة التجارية – المكسيك

قطاع التجارة الخارجية  
ادارة سياسات التجارة الخارجية

2017

## الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها ومهامها وأنشطتها العديدة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك من خلال رصد وتحليل ما يرد في تقارير ودراسات البلدان الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ، وفي مصادر المعلومات المعتمدة الأخرى .

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد استهلت سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقيود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، ومن ثم فإن هذا التقرير يركز على تقرير مراجعة السياسة التجارية الصادر عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2017م.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات عميقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المقصودة من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقة من نظم لسياسة تجارتها الخارجية، وأيضاً السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، هذا فضلاً عن التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة كل على حدة .

## تطورات القطاعات الاقتصادية

أورد التقرير إلى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي في المكسيك خلال الفترة 2012-2016 حيث بلغت نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي معدلاً متوسطاً بلغ 2.5% وذلك بنسبة تزيد بـ 1.4% عن تلك المسجلة خلال الفترة 2007-2011، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 10 000 دولار أمريكي. وأوضح التقرير أن النمو الاقتصادي الذي شهدته المكسيك نتج عن كلا من الطلب المحلي القوي والصادرات الصناعية. واستطاعت المكسيك الإبقاء على التضخم تحت السيطرة ضمن نطاق يتراوح بين 2% و 4% سنوياً، وهو ما يقابل نطاق التذبذب التي يحددها بنك المكسيك.

وذكر التقرير ان في عام 2013 أدخلت المكسيك برنامجاً طموحاً للإصلاح في 11 قطاعاً مختلفاً، بما في ذلك: سياسة المنافسة، والسياسة الضريبية، والطاقة، والخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد تطلب تنفيذ بعض هذه الإصلاحات خاصة تلك المتعلقة بقطاع الطاقة، المنافسة والاتصالات تعديل الدستور. كما نص برنامج الإصلاح الضريبي على مراجعة الضرائب من أجل تحسين تحصيلها

وشملت التدابير المعتمدة توسيع القاعدة لحساب ضريبة الدخل، إعفاءات أقل لضريبة القيمة المضافة، مراجعة الضرائب المفروضة على قطاع التعدين وإدخال ما يسمى بالضرائب "الخضراء" ما أدى إلى نمو الضرائب وارتفاعها من 9.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 13.1٪ في عام 2015. إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود فقد واجه القطاع العام عجزا ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 من 2.3٪ لتصل إلى 3.2٪ في عام 2015 مع توقع بأن تصل النسبة إلى 3.5٪ في عام 2016. وسجلت المكسيك عجزا متناميا في الحساب الجاري بلغ ما يعادل 2.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تدهور ميزان النفط كما بلغ العجز التجاري في السلع نسبة 1.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي والتي يمكن إعتبارها زيادة متواضعة إلى حد ما إلا أنه وبالرغم مما تستقطبه المكسيك من تحويلات واردة من العمالة في الخارج بلغت 25,200 مليون دولار أمريكي في عام 2015 إلا أنه وحسب تقديرات التقرير فإن الوضع يمكن أن يزداد سوءا بسبب العجز في السلع وأرصدة الخدمات والدخل.

وفيما يتعلق بصادرات المكسيك فلا تزال أسواق التصدير في المكسيك شديدة التركيز بحيث شكلت إجمالي قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة نسبة 81.2٪ من المجموع الكلي لصادرات المكسيك في عام 2015 في حين بلغت قيمة الواردات من الولايات المتحدة في عام 2015 نسبة 47.4٪ من المجموع مقارنة مع 50.1٪ في عام 2012. وشهدت تجارة السلع نموا متباطأ خلال فترة التقرير المحددة بين عامي 2012 و 2015 حيث بلغت الصادرات 2.7٪ فقط مما يعكس انخفاض الصادرات النفطية على وجه الخصوص، في حين توسعت الواردات بنسبة 6.6٪.

وتسيطر الصناعات التحويلية على صادرات المكسيك التي تمثل 85٪ من الإجمالي في عام 2015 في حين شكلت المنتجات الزراعية أقل من 8٪ ومنتجات النفط والصناعات الاستخراجية 7.2٪، مقارنة مع 15.5٪ في عام 2012. ويعكس هذا التغيير أساسا انخفاض قيمة الصادرات البترولية، بسبب انخفاض أسعار النفط. وتركزت الصناعات الرئيسية المصدرة في الآلات والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل التي 57.6٪ من إجمالي الصادرات في عام 2015.

وتعتبر المكسيك قطاع الزراعة وصيد الأسماك من القطاعات الإستراتيجية نظرا لمساهمتها في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن أهم أهداف السياسة الزراعية في المكسيك ضمان الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاجية ولذلك ترى السلطات أنه من الضروري حماية هذا القطاع ودعمه.

## تسهيل التجارة

وأورد التقرير ان المكسيك وقعت عددا كبيرا من الاتفاقيات التفضيلية التي كان لها دورا هاما في سياستها التجارية برز على رأسها ( CAFTA-DR ) ، (NAFTA) ورابطة الإتحاد الأوروبي. كما تم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع كلا من شيلي، كولومبيا، رابطة الأفتا، اليابان، بنما، بيرو والأوروغواي.

و افاد التقرير ان المكسيك تشارك بنشاط في النظام التجاري المتعدد الأطراف، سواء في العمل العادي لمنظمة التجارة العالمية أو في مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية، وفي يوليو 2016 صدقت على اتفاق تيسير التجارة إلا أنها ليست طرفا في اتفاق التجارة في الطائرات المدنية او اتفاق المشتريات الحكومية كما انها لا تتمتع بمركز المراقب في اللجان التي تدير تلك الاتفاقيات. والمكسيك ليست طرفا في اتفاق تكنولوجيا المعلومات ( ITA)

## العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية

على صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة يذكر التقرير أن حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين المكسيك ودولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ حوالي 1.3 مليار دولار خلال عام 2016، ومن ثم فإن البلدين يعملان على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدّر إلى المكسيك انابيب و مواسير مرنة من معادن عادية ، وان كانت مع لوازمها ، المنيوم غير مشغول ( خام ) ، الواح وصفائح ، ولفات واشرطة وقدد آخر من لدائن غير خلوية وغير مقواة او منضدة او متحدة مع مواد اخر من دون حوامل ، بوليمرات الايتلين بأشكالها الاولية ، اواني وادوات للمائدة او المطبخ وادوات منزلية آخر ، واصناف للعناية بالنظافة الشخصية او ( للتواليت ) من بورسلين. وفي مقابل ذلك تستورد الامارات من المكسيك اجهزة هاتف بما فيها اجهزة هاتف للشبكات الخليوية او غيرها من الشبكات اللاسلكية ، اجهزة آخر لارسال او استقبال الصوت او الصور او البيانات الأخر ، بما فيها اجهزة للاتصال في الشبكات السلكية او اللاسلكية ، سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة اساساً لنقل الاشخاص ، سيارات لنقل البضائع ، الات و اجهزة تكييف الهواء محتوية على مروحة بمحرك وتجهيزات لتعديل الحرارة والرطوبة ، الات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها ، قارئات مغناطيسية او بصرية ، الات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز .

## الاستثمار الاجنبي المباشر

عرض التقرير ما تتمتع به المكسيك من قوة جذب للاستثمار الاجنبي المباشر أثمرت عن قيمة تدفقات للاستثمار الاجنبي المباشر بلغت بلغت 32,864 مليون دولار أمريكي في عام 2015 وما قيمته 19773 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2016. وتعددت القطاعات الاقتصادية المستقطبة لهذه الاستثمارات بحيث تصدرتها الصناعة التحويلية التي استوعبت متوسط 54.4 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2011 – 2015 تليها قطاع التعدين بنسبة 8.5% والتجارة بنسبة 7.7%. ومثل الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة للمكسيك أكثر من 50% من المجموع في عام 2015 تلتها الاستثمارات المتدفقة من مختلف دول الاتحاد الأوروبي.

و ذكر التقرير لزيادة حجم تدفقات الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية ، تبنت المكسيك سلسلة من الإصلاحات لنظام الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التقرير والتي أثرت بشكل رئيسي في قطاع الاتصالات والبث الإذاعي فضلا عن قطاعي المالية والطاقة. كما تم تبسيط تسجيل الاستثمار الاجنبي المباشر ومتطلبات التقارير الاحصائية بالاضافة الى عدم اشتراط ادونات للاستثمار.

وأظهر التقرير أنه وبعد الإصلاحات التي نفذتها الحكومة المكسيكية على قطاع الطاقة، فإن البتروكيماويات الأساسية ومولدات الكهرباء لم تعد تشغل حيزا استراتيجيا يحفظ للدولة حصريا حق امتلاكها كما بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في تسويق البنزين وتوزيع الغاز المسال الى 100% متخطيا بذلك ما كان مقررا في وقت سابق من حصر هذه الخدمات على الرعايا والشركات المكسيكية فقط باستثناء الأجانب. وينطبق الشيء نفسه على خدمات إنشاء خطوط انابيب نقل النفط ومشتقاته وحفر آبار النفط والغاز والتي كانت محددة في السابق بنسبة لا تتجاوز الـ 94% للاستثمار الاجنبي المباشر.

و اوضح التقرير الى امكانية ان يصل الاستثمار الاجنبي المباشر في الوقت الراهن لنسبة 100% وذلك بفضل إصلاح القطاع المالي الذ كان محددًا بنسبة 49% فقط للاستثمار الاجنبي المباشر للأنشطة المرتبطة بمؤسسات التأمين، مؤسسات الصرافة، مراكز صرف العملات، المستودعات العامة، المعاشات التقاعدية ، شركات إدارة الصناديق، شركات معلومات الائتمان، مؤسسات تصنيف الأوراق المالية ووكالات التأمين.

وذكر التقرير الى عدم حدوث أي تغييرات على نظام الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بقطاع النقل الجوي الذي يسمح فيه بالاستثمار الأجنبي في شركات الطيران بحد أقصاه 25% و 49% في المطارات وتوفير وقود الطائرات مع اشتراط وجود حق الامتياز الممنوح لمدة 50 عاما لبناء وإدارة وتشغيل المطارات.

## معالم بارزة

أشار التقرير الى تحديد أهداف التجارة الخارجية للمكسيك في خطة التنمية الوطنية الخاصة بها للفترة 2013-2018 وذلك بهدف إعادة تأكيد التزام المكسيك بحرية التجارة وتنقل رأس المال والإنتاج المتكامل الذي صيغت له استراتيجيتان تهدفان الى تعزيز وتعميق سياسة تحرير التجارة وتعزيز تكامل المكسيك في المنطقة من خلال إقامة شراكات اقتصادية استراتيجية وتعميق الشراكات القائمة مع التركيز على أهمية تعزيز وجود المكسيك على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف والمننديات والهيئات بما فيها منظمة التجارة العالمية.

وتطور هذه الأهداف والاستراتيجيات في البرنامج القطاعي لوزارة الاقتصاد للفترة 2013-2018 باعتبارها المختصة بصياغة وتنفيذ التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية الخاصة بخطة التنمية الوطنية علما بأنه وفي ظل الإصلاحات الهيكلية التي أدخلت في عام 2013 فقد أنشأت المكسيك مؤسسات جديدة معنية بتنفيذ الخطة.

وأشار التقرير الى مواصلة المكسيك العمل على تبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز التجارة ولعل من ابرز التحسينات في هذا المجال إنشاء نافذة رقمية مكسيكية للتجارة الخارجية (نافذة رقمية) وإلغاء شرط استخدام خدمات وسيط جمركي. كما عرض التقرير ما حققه استخدام التكنولوجيات الجديدة لتفتيش السلع بحيث أصبح من الممكن تصحيح إعلان الاستيراد في أي مرحلة من مراحل التخليص الجمركي.

وعرض التقرير وصول المكسيك لمرتبة جعلت منها من بين أفضل عشر وجهات سياحية في العالم في عام 2015 مما اكسب قطاع السياحة دورا مهما لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر وغير مباشر موضحا ما اسهم به صندوق ( فوناتور ) للتنمية السياحية الوطنية في تعزيز وتنمية الموارد السياحية.